توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة ولاية سوق أهراس -

د. بارك نعيمة & **عمارة سلمى**

أستاذ محاضر " أ "

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

جامعة سوق أهراس

طالبة دكتوراة تخصص ادارة اعمال،

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،

جامعة سوق أهراس.

ملخص:

يعد التوجه نحو الاستثمار في قطاع السياحة من أهم المبادرات التي تحقق التنمية والتطور على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حيث أصبحت تسعى الجزائر وغيرها من الدول التي يعتمد اقتصادها على المحروقات بالبحث عن بدائل أخرى للنهوض باقتصادها وتحريك عجلة التنمية عن طريق تشجيع المشاريع المقاولاتية باعتبارها السبيل المناسب للعبور من مختلف مشاكلها، ولا شك أن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد من أهم هذه السبل لتحقيق تنمية سياحية مستدامة وخلق قيمة مضافة للبلاد، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على توجه المؤسسات الصغيرة المتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية معتمدين في ذلك على دراسة حالة ولاية سوق أهراس.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية السياحية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

The trend towards investment in the tourism sector is one of the most important initiatives that achieve economic and social development. Algeria and other countries that rely on hydrocarbons seek to find other alternatives to promote their economy and stimulate development by encouraging entrepreneurship as the appropriate way to The establishment of small and medium enterprises is one of the most important ways to achieve sustainable tourism development and create added value for the country. Through this paper, we will try to highlight the direction of small medium enterprises for investment In the tourism sector and its contribution to development, based on the study of the wilaya of Souk Ahras

keyworks : *Tourism, tourism development, small and medium enterprises.*

مقدمة:

لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا واهتماما بالغا في الأونة الاخيرة من طرف مختلف الجهات المسؤولة باعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وذلك نظرا لتميزها بسرعة إنشائها وسهولة إدارتها، ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية واستطاعت هذه المؤسسات المساس بالقطاع السياحي والقدرة على الاستثمار في هذا المجال الذي يكتسي أهمية كبيرة في عصرنا لما له من أثار إيجابية في تنمية الاقتصاد الوطني والذي أصبح نموه وتطوره هو أيضا يعتمد على القطاعات الأخرى، كالصناعية، الزراعية وكذا الخدمات الأخرى، والتي تأخذ عدة أشكال منها الفنادق والمطاعم، وكالات السياحة والسفر وغيرها.

ومن هذا المنطلق، وفي ظل الأجواء التنافسية وصعوبة تحقيق تنمية سياحية مستدامة برزت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية مستحدثة تساعد في زيادة حظوظ النجاح في المجال السياحي والاستثمار فيه.

وانطلاقا مما تقدم يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بولاية سزق اهراس ؟**

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- يعد البحث إضافة معرفية من حيث مفهوم السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- محاولة إعطاء نظرة حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والسياحية؛
- البحث عن أساليب واستراتيجيات جديدة لإنجاح قطاع السياحة في الجزائر كونها تعد بديلا لقطاع المحروقات.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توسيع المعارف حول مفهومي التنمية السياحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- زيادة الوعي بأهمية العمل المقاولاتي في تحقيق التنمية السياحية والاقتصادية؛
- تقديم مقترحات عملية بشأن آليات وإجراءات ترقية وتطوير قطاع السياحة في الجزائر بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهج البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة والإلمام بجوانبها الفرعية تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، إذ ركزنا على إثراء الشق النظري المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية السياحية، وخصصنا مجالا لدراسة حالة ولاية سوق أهراس بغية تسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية.

هيكل البحث:

تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو الآتي:

المحور الأول- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المحور الثاني- ماهية السياحة والتنمية السياحية؛

المحور الثالث- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية بولاية سوق أهراس.

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم التعاريف التي أتت في هذا المجال نذكر ما يلي:

تعريف البنك الأوربي للإستثمار لـ (م.ص.م) أنها "تلك المؤسسات التي يكون عدد العمال فيها أقل من 500 عامل، وتكون المساهمة في رأسمالها من طرف أعوان خارج صاحب المؤسسة لا تتجاوز 30%." [1]

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: "حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها أو إداراتها بطريقة مستقرة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العمال في تحديد تعريف أكثر تفصيلا وقد حددها القانون كما يلي:

- مؤسسات الخدمات و التجارة بالتجزئة: من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة: من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل.[2]

وحسب القانون01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: "مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية."[3]

2. أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تصنيفها حسب عدة معايير وهي:[4]

أ. **حسب المعيار القانوني:**تنقسم إلى:

- **مؤسسات فردية:** وهي مؤسسة يملكها ويديرها فرد واحد، حيث يقوم باتخاذ جميع القراراتوفي المقابل يحصل على الارباح وهو المسؤول عن جميع الالتزامات وديون المؤسسة
- **مؤسسات الشركات:** هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى أكثر من شخصين وهي تنقسم إلى:

•**شركات الأشخاص:**هي شركات تعود ملكيتها لعدد من الأشخاص وهي تشمل على شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة؛

•**شركات الأموال:** وتتميز بأنه لا أثر للإعتبار الشخصي فيها ورأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول، وتضم شركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة؛

•**شركات ذات المسؤولية المحدودة:** وهي تجمع بين خصائص الشركتين السابقتين ، إذ هناك من يعتبرها شركات أشخاص لوجود حصص للشركاء وليس أسهما، وهناك من يعتبرها شركات أموال بسبب المسؤولية المحدودة في رأس مال الشركاء وممتلكات الشركة؛

ب. **حسب طبيعة الملكية:** تنقسم إلى:

- **مؤسسات عامة:**هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها؛
- **مؤسسات خاصة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد(شركات أشخاص، شركات أموال...الخ)؛
- **مؤسسات مختلطة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص.

ج. **حسب طبيعة النشاط:** تنقسم إلى:

- **مؤسسات صناعية:** تتكون من مؤسسات الصناعات الثقيلة والاستخراجية ومؤسسات الصناعات التحويلية والخفيفة؛
- **مؤسسات فلاحية:** تركز على زيادة إنتاجية الأراضي واستصلاحها؛
- **مؤسسات المقاولة:** تعتبر المقاولة من الباطن أهم أشكال التكامل الصناعي.

د- **حسب طبيعة التوجه:** يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجهها إلى:

- **المؤسسات العائلية:** و هي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل ، وتتكون في الغالب من مساهمات أفراد العائلة و يمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة و تقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة؛
- **المؤسسات التقليدية:** هذا النوع من المؤسسات يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لأنها تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة و تنتج منتجات تقليدية و لكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة و مستقلة عن المنزل و تعتمد على وسائل بسيطة؛

- **المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة** : يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية انتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية.

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتتمثل أهمية هذه المؤسسات على المستويين الفردي الاجتماعي في: [5]

أ. على مستوى الفرد (صاحب المشروع): تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد فيما يلي:

- تشبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات الذات فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو إلى جانب أنه يضمن لأسرته وله الحصول على دخل ذاتي؛
- يحقق المشروع الصغير لصاحبه فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبراته العملية و العلمية لخدمة مشروعه، وباستعراض تاريخ الأثرياء والمشاهير، تكتشف أن الكثيرين منهم قد بدؤا بمشروعات صغيرة حتى ازداد نشاطهم وحجم أعمالهم ونطاقهم.

ب. على مستوى المجتمع: تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمعي فيمايلي:

- تغطى المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي؛
- تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة؛
- تشارك في حل مشكلة البطالة حيث أنها تستوعب القطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات؛

تعمل تلك المشروعات على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع من خلال عملية التنمية الاقتصادية وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم.

كما تظهر أهميتها من خلال:[6]

- التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى، وخاصة الدول حديثة التصنيع؛
- تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى، وتدعيم روابطها الخلفية والأمامية مع الشركات الأم؛
- توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات؛

- الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات والناجم عن تحسين مستويات الدخول والمعيشة كالطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بالأذواق وتفضيل الأفراد.

المحور الثاني: ماهية السياحة والتنمية السياحية المستدامة

سنحاول من خلال هذاالمحور التطرق لمفهوم السياحة والتنمية السياحية المستدامة.

1/ مفهوم السياحة: يعود أصل كلمة السياحة "Tourism" إلى الكلمة اليونانية "tornos" وهو اسم إله يشبه شكل الفرجار، وأدخلت إلى اللغة اللاتينية ليقصد به المسار الدائري[7].

وعرفت بأنها: " ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة ولا تزيد عن اثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية."[8]

وتعرف أيضا :"بأنها الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لفترة معينة من الزمن،وأن لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه."[9]

2/ التنمية السياحية: تعد السياحة نوعا هاما من أنواع الأنشطة التجارية والاستثمارية عالية الربحية، فقد أصبحت صناعة رئيسية على النطاق العالمي، وقد نمت نموا متواصلا حيث زاد عدد السياح على المستوى الدولي ثلاثة أمثاله في العقدين الماضيين. كما أن السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يؤدي دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين رصيد ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الصعبة وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة. التنمية السياحية، مفهوم واسع إلى درجة أنها تشمل برامج مختلفة، بعضها متصل بالأخر ومتداخل ومتفاعل يؤدي إلى استمرار التقدم والنمو لصناعة السياحة والفندقة، التي هي جزء من التنمية الاقتصادية للدولة. وهناك من يرى بأن مفهوم التنمية السياحية يعني: "تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني، من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية"[10].

كما أنها عبارة عن الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع.[11]

والتنمية السياحية هي: "مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي"[12]. كما تعرف بأنها: " التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين"[13].

في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى تعريف التنمية السياحة على أنها: "توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة.[14]

3/ مبادئ التنمية السياحية:

عند محاولة دمج الرؤى والقضايا سابقة الذكر والتي تتعلق بالسياسات والممارسات المحلية، يجب أن تؤخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار:[15]

- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة، كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع؛
- يجب أن تتبع هذه الوكالات، والمؤسسات، والجماعات، والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخرى التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة، والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية؛
- يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة؛
- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة؛
- يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خاصة للمجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة؛
- يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع؛
- يجب أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال، والقطاع المالي، وغيرها من المصالح؛

يجب أن يتم تنفيذ برنامجاً للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم.

المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية بولاية سوق أهراس

1/ معالم ومؤهلات مدينة سوق اهراس السياحية:

مدينة سوق أهراس هي ياقوتة الشرق ومن أكبر المدن الجزائرية التي تزخر بمناطق سياحية جد رائعة مثل مادور وخميسة وتيفاش وزيتونة القديس أوغسطين، زاوية سيدي مسعود، ... الخ وسيتم تبيين أهم مؤهلاتها ومشاريعها التي تساهم في تحقيق التنمية السياحية.

جدول رقم(1): أهم المؤهلات السياحية للولاية

المنطقة	المعالم السياحية	نوع السياحة الملائمة	التجهيزات السياحية المستحب إقامتها لتنمية السياحة المستدامة
سوق أهراس	**زيتونة القديس اوغستين، زاوية سيدي السعيد، المتحف البلدي،المسرح الجهوي**	**السياحة الثقافية، السياحة الحضرية**	**فنادق حضرية مصنفة،حظائر للتسلية والترفيه،مطاعم سياحية.**
المشروحة	**منظر ومواقع سياحية خلابة،مناطق للصيد السياحي**	**السياحة الجبلية،السياحة الحموية،الصيد السياحي،السياحة الرياضية**	**مطاعم سياحية،مركبات سياحية،مخيمات سياحية،حظيرة سياحية**
خميسة	**الموقع الأثري خميسة،منطقة توسع سياحي،منطقة جبلية.**	**السياحة الثقافية،السياحة الاستكشافية،السياحة الجبلية**	**مركبات سياحية مصنفة،مطاعم مصنفة،فنادق حضرية.**
مداوروش	**الموقع الأثري مادور،مناطق صيد سياحي، منطقة للتوسع السياحي**	**السياحة الثقافية،سياحة الأعمال،سياحة حضرية.**	**مطاعم سياحية مصنفة،حظيرة للتسلية والترفيه.**
أولاد دريس	**مواقع أثرية،زوايا،منبع حموي:حمام زايد،منابع للمياه المعدنية ،مناظر خلابة**	**السياحة الدينية،الساحة الحموية،السياحة الرياضية.**	**مراكز للراحة والاستجمام،مخيمات صيفية،مركب حموي،حظيرة تسلية وترفيه.**
تاورة	**الموقع الأثري تاورة،مزرعة بورقاس،منطقة جبلية،سد البطوم،منبع حموي الدمسة**	**ساحة حموية،سياحة ثقافية استكشافية،الصيد السياحي،السياحة الجبلية**	**مركب حموي،فنادق حضرية،حظيرة للتسلية والترفيه.**
أم العظائم	**مناطق جبلية،مواقع اثرية رومانية،منبع معدني،زاوية سيدي أحمد**	**ساحة جبلية،سياحة حضرية.**	**فنادق سياحية،مركبات سياحية ورياضية.**

المصدر: مديرية السياحة لولاية سوق اهراس

يوضح الجدول أعلاه أهم المعالم السياحية الموجودة في ولاية سوق أهراس والتي تعتبر نقطة تلاقي السياح والمستحبة إليهم مثل المناطق الأثرية، المناطق الجبلية، المنبع المعدني، وغيرها والتي تشكل محورا مهما في السياحة، في مقابل ذلك نجد مختلف التجهيزات السياحية المستحب إقامتها لتنمية السياحة والتي تعد محفزا رئيسيا لقطاع السياحة مثل إعداد فنادق سياحية، مركبات سياحية ورياضية، حظيرة للتسلية، مطاعم سياحية وغيرها، هذه الأخيرة تجعل من الولاية وجهة سياحية بإمتياز.

الجدول رقم(2):المشاريع السياحية التي حظيت بموافقة الوزارة الوصية (المشاريع قيد الانجاز)

نوعية المشروع	الموقع	الطبيعة القانونية للارضية	تاريخ موافقة الوزارة الوصية
توسعة موتيل motel	**بلدية واد الكبريت**	**أملاك الدولة**	**2015/11/8**
إعادة ترميم و توسعة فندق	**بلدية سوق أهراس**	**أملاك الدولة + ملكية خاصة**	**2014/02/13**
موتيل	**بلدية واد الكبريت**	**أملاك الدولة**	**2015/01/28**
انجاز فندق	**بلدية سدراتة**	**أملاك الدولة**	**2015/03/10**
تهيئة فندق المائدة	**بلدية سدراتة**	**ملكية خاصة**	**2016/02/09**

المصدر :مديرية السياحة لولاية سوق اهراس

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن هناك تنوع ملحوظ للمشاريع السياحية في ولاية سوق اهراس والتي هي قيد الانجاز.

الجدول رقم(3): مشاريع ذات طابع سياحي بولاية سوق اهراس

المشاريع السياحية	العدد
المشاريع السياحية قيد الانجاز	**5**
المشاريع السياحية الغير منطلقة	**5**
المشاريع السياحية المتوقفة	**2**
المشاريع السياحية المكتملة	**11**
المشاريع التي تمت الموافقة عليها من طرف الوزارة الوصية	**13**

المصدر: مديرية السياحة لولاية سوق اهراس

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن عدد المشاريع السياحية في ولاية سوق أهراس منخفضة نسبيا بالمقارنة مع الامكانيات التي تملكها الولاية والمعالم والأثار التي تزخر بها.

2/ أنواع وأهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية بسوق أهراس

أ. **أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية بمديرية السياحة لولاية سوق أهراس :**[16]

- إنشاء فندق
- إنشاء وكالة للسياحة والأسفار
- إنشاء مشروع سياحي (حديقة للتسلية.نزل على الطريق...)

ب. **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية بالولاية:**

- التعريف بالولاية على المستوى المحلي والدولي
- جلب اكبر عدد ممكن من السياح
- انعاش الاقتصاد الوطني عن طريق جلب العملة الصعبة
- التشجيع على السياحة الداخلية
- القضاء على نسبة من البطالة
- انعاش اقتصاد الولاية وخلق مهن سياحية جديدة

3/ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية بسوق أهراس

أ. **عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية الموجودة بالولاية:**

- الفنادق:توجد 6 فنادق وهم كالتالي:مجردة-المشرق-طاغاست-ملحق القصر-المائدة-طاسيلي
- الوكالات السياحية:وكالة بابل، وكالة زاما ترافل، موسيلام، وكالةحريرش، وكالة مجردة، وكالة دكمة، وكالة النجاح، وكالة الاهراس.
- الحمامات المعدنية:حمام ولاد زايد بلدية اولاد ادريس، حمام تاسة بلدية ويلان.

ب. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية طور الانجاز :**

- فندق ام الخير لبدايرية بدر الدين سوق اهراس؛
- فندق وحظيرة التسلية لمروش رضا سوق اهراس؛
- فندق بلدية سدراتة رحاحلية ابراهيم؛
- موتيل عاشوري السبتي بلدية واد كباريت؛
- مركب حموي عبدي الباي بلدية تاورة.

ت. **المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية بالولاية:**

- الاجراءات الادارية؛
- البيروقراطية؛

- ضعف الامكانات المالية للمستثمر؛
- المتطلبات المالية الكبيرة للاستثمار.

ث. اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية بالمديرية:

ان الهدف الاول من الاستثمار السياحي الذي تشجعه مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية سوق اهراس وهو التشجيع على تشغيل اليد العاملة سواء المؤهلة او غير المؤهلة حيت تقوم بتاهيلها عن طريق الغرفة الصناعية وذلك للقضاء على البطالة وكذلك ادماج الحرف في السياحة وخاصة الحرف التي تعتبرها المديرية المصدر الكبير للجذب السياح وخاصة ان الحرفي هو الانسان الذي يستطيع القضاء على التهميش الحرفي وهناك هدف اخر مهم وهو المساهمة في الدخل الوطني وكذلك التنمية الاقتصادية .

4/ امتيازات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية بالولاية:

في اطار المؤتمر الصحفي الذي قام به السيد شريف رحماني وزير تهيئة إقليم البيئة والسياحة في 17أوت 2009.

أ. في ايطار الديناميكية الوجهة الجزائرية :

- الاعفاء من الضرائب على الانشطة المهنية في الحسابات من العملة الاجنبية في الانشطة السياحية فيما يتعلق بالمطاعم المصنفة والفنادق المدرجة والمسافرين.
- المادة 11 : تعدل 220 من احكام قانون الضرائب المباشرة والضرائب المماثلة مصحح على النحو التالي :
- المادة 220: لايتم تضمين رقم الأعمال كاساس للضريبة السعر المحقق بالعملة الأجنبية في الأنشطة السياحية والفنادق المدرجة للسياح.
- تخفيض الضرائب على قيمة المضافة من (7الى 17%) على مختلف الخدمات المرتبطة بالمنافع السياحية والفندقية وكذلك الماطعم المصنفة وكذا التاجير السيارات.
- المادة 42: مؤقتا والى غاية 31 ديسمبر 2019 فان الفائدة المرتبطة بالنشاط السياحي الفندقة السياح، المطاعم السياحة المصنفة، رحلات سياحية، تاجير سيارات، النقل السياحي فانها تخضع الى تخفيض معدل الضريبة على القيمة المضافة .
- المادة 79: تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية المنجزة على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب على توالي من تخفيض نسبة 3%و4,5% من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

ب. في ايطار مخطط السياحة النوعية الجزائرية:

- المادة 80: تستفيد الاعمال المتعلقة بعصرنة المؤسسات السياحية والفندقية المقرر انجازها في الولايات الشمال وولايات الجنوب الحقة في ايطار مخطط جودة السياحية على التوالي من تخفيض نسبة 3% و4,5% من معدل الفائدة المطبقة على القروض.

– الاستفادة من انخفاض معدل الرسوم الجمركية واقتناء المعدات والتجهيزات الغير المنتجة محليا وفق الموصفات الفندقية التي تدخل في نطاق العمليات تهتم بالتحديث ورفع مستوى التطبيق .

– المادة 81 : بصفة انتقالية والى غاية 31ديسمبر 2014 تستفيد عمليات اقتناء التجهيزات والتاثيثات غير منتجة محليا حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في ايطار عمليات العصرنة والتاهيل تطبيقا لمخطط الجودة السياحية الجزائرية من معدل المخفض للحقوق الجمركية .

ج. في ايطار ديناميكية تطوير الاستثمار السياحي:

– الاستفادة من تخفيض بنسبة 50%و80% من تكلفة امتياز الاراضي اللازمة في تنفيذ المشاريع استثمارية في مجال السياحة على المستوى ولايات الجنوب والهضاب .

– المادة 82 : العمل على تعزيز التنمية السياحة في الولايات الهضاب وامتياز الاراضي اللازمة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية يستفيد من 50%الى 80% .

– الاستفادة من 3الى 4,5% من سعر الفائدة على القروض المصرفية للاستثمار في المشاريع السياحية المحققة على مستوى ولايات الشمال والجنوب .

– المادة 79 : الاستثمار في المشاريع السياحية على مستوى ولايات الشمال والحنوب وتحقيق الاستفادة ما بين 3الى 4% من سعر الفائدة المطبقة على القروض المصرفية .

– القيام بوضع جهاز عون للاستثمار من خلال دعم انجاز الفنادق للاستثمار وتعزيز نوعية السياحة .

– المادة 96: احكتم المادة 117من قانون رقم 88-33 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988على قانون المالية 2008 والذي تم تعديله كالتالي :

المادة 117 : اجر مفتوح من العائدات الخزينة للحصول على الدعم وزيادة في راس المال.

المادة 43: ادراج شركات في قطاع السياحة وزيادة راس المال معفى من حق التشغيل.

خاتمة: من خلال ما سبق استخلاصنا النتائج التالية:

– يعد انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد أهم التوجهات الحديثة في الجزائر نظرا لانخفاض أسعار المحروقات؛

– يعتبر إنشاء وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أشكال المقاولاتية؛

– تتميز ولاية سوق أهراس بمعالم واثار ممتازة غير أنها ينقصها الاستثمار والتمويل خاصة في القطاع السياحي؛

– تشرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم المنتج السياحي للسواج من خلال الوكالات السياحة والاسفار، مطاعم وفنادق...

- حجم مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية محدود وهذا راجع لطبيعة حجمها وامكانياتها.

الاقتراحات: عموما يمكننا تقديم جملة من المقترحات أهمها:

- ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل أهمية إستراتيجية قصوى في ظل الظروف الحالية؛
- ضرورة توفير المشاريع الصغيرة مثل النزل ووكالات الاسفار وغيرها من اجل ضمان نجاح القطاع السياحي وتنميته؛
- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها في كافة المناطق؛
- يحتاج القطاع السياحي في الجزائر عامة وولاية سوق أهراس خاصة بإعادة النظر حول المشاريع الاقتصادية والتي من بينها انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لذلك من أثار إيجابية على تنمية القطاع ككل؛
- تعزيز استقرار البناء المؤسسي للسياحة وتحديث أجهزة الإدارة السياحية وتزويدها بالكفاءات والمهارات المتخصصة .
- إصدار وتحديث منظومة التشريعات السياحية.
- تطوير المنتج السياحي وتهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي في سوق اهراس.
- تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي بما يتوافق وزيادة أعداد السواح.
- زيادة عدد الموارد البشرية المؤهلة للعمل في القطاع السياحي وتنمية الوعي السياحي المجتمعي.
- تضافر في الجهود والتعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية وضرورة مساعدة الحكومة لهذه المؤسسات بتخفيض الرسوم والضرائب للرفع من مستوى استثمار الشباب في هذا القطاع؛
- إعادة توجيه المشاريع بولاية سوق أهراس بما يواتي امكانياتهم السياحية وحاجيات السوق والتنمية ككل؛
- العمل على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتغلب على الصعوبات والعراقيل التي تواجهها بغرض الوصول الى نهضة اقتصادية واجتماعية.

قائمة المراجع والهوامش:

[1] رؤوف عثامنية، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2001/2000 ، ص 38.

[2] رابح خوني ، ترقية اساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسير،فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2003، ص 12.

[3] عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري، ملتقى دولي بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 240.

[4] جعيجع نبيلة، براهيمي حياة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 9-10.

[5] عبد الستار، عبد الجبار موسى، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. السنة العاشرة. العدد 34. 2012، ص 4.

[6] شبوطي حكيم،. الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية . العدد الثالث. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة . 2008ص 214-215.

[7] إبراهيم خليل بظاظو، الجغرافيا السياحية: تطبيقات على الوطن العربي، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص.23.

[8] محي محمد مسعد ،"الاطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي"،المكتب العربي الحديث،2003،ص61.

[9] هويدي عبد الجليل، "العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"،مجلة البحوث و الدراسات الاقتصادية،جامعة الوادي،العدد9،ديسمبر 2014،ص213.

[10] أحمد فوزي ملوخية: التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي ، ط1، مصر، 2007، ص45.

[11] غنيم محمد عثمان ، التخطيط السياحي والتنمية ، الأردن ، 2004 ، ص 45

[12] أحمد الجلاد، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب، ط1، مصر، 2002، ص43.

[13] جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص9.

[14] نور الدين هرمز، "التخطيط السياحي والتنمية السياحية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006، ص.20.

[15] هواري معراج ويحياوي عبد الحفيظ « أثر القطاع السياحي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية» مداخلة مقدمة للملتقى الدولي « التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف » يومي 26 و 27 فيفري 2013

[16]:مديرية اليساحة سوق أهراس .